

ديناميكية القطاع الصناعي العربي بعد فترة التصحيح الهيكلي دراسة حالة القطاع الصناعي الأردني

أ. بزريرة امحمد

merizekesc@hotmail.com

المركز الجامعي بخميس مليانة

ملخص:

التنمية عملية معقدة خاصة في الدول النامية لأنها يجب أن تجري تغيرات هيكلية عميقة في الإقتصاد الوطني و ذلك بزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي , إذ تعتبر الصناعة جوهر عملية التنمية و قاطرة تجر الإقتصاد الوطني للإزدهار , فتمو الصناعة يؤدي إلى نمو القطاعات الإقتصادية و إلى تطوير العمل الإجتماعي و زيادة إنتاجية العمل و خلق منتجات معدة للتصدير, كل هذا يتطلب تعزيز موقع القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني و تغيير الهيكل الداخلي , فوجود قطاع صناعي فعال يساهم بشكل واسع في تنويع الإقتصاد الوطني إلى بدء دخول السلع السلع الصناعية في نطاق التصدير وزيادة نسبة السلع المصنعة في الصادرات مقابل انخفاض الأهمية النسبية لصادرات السلع و المواد الأولية الخام و هذا يشكل تطورا إيجابيا في نسبة الصادرات

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القطاع الصناعي في إقتصاديات الدول العربية بشكل عام و في الإقتصاد الأردني بشكل خاص من خلال إبراز واقع هذا القطاع و مساهماته في المتغيرات الإقتصادية الكلية (القيمة المضافة و الناتج المحلي) بالإضافة إلى إبراز أهم المشاكل الذي يعاني منها و كذا السياسات المتبعة من طرف هذه الدول من أجل النهوض بالقطاع الصناعي و زيادة دوره و مكانته في الإقتصاد المحلي.

Résumé :

Tout cela exige le renforcement de la position du secteur industriel dans l'économie national et le changement de la structure interne de l'industrie , l'existence d'un secteur industriel contribue effectivement largement à la diversification de l'économie national menant à l'entrée des produits industriels dans le cadre de l'exportation et accroître la proportion de biens manufacturés dans les exportations par rapport à une importance baisse relative des exportations de biens et de matières premières en vrac Il s'agit d'une évolution positive de la proportion des exportation

Cette étude vise a souligner l'importance du secteur industriel dans les économies des pays arabes en général et dan l'économie jordanienne en particulier en mettant en évidence la réalité de ce sécteur et sa contribution à des variable économiques (valeur ajoutée et PIB ...) interne En plus de souligner les problèmes les plus important qui souffre et aissi les politiques qui permis l'avancement du secteur industriel etd'accroître son role et sa position

مقدمة:

تملك عملية التصنيع ديناميكية قادرة على دفع عجلة النمو إلى الأمام لما يتمتع به قطاع الصناعة من آثار تحريضية قوية بين فروعها المختلفة وبين القطاعات الأخرى، لذلك فإن التوسع في صناعة معينة يؤدي إلى التحريض للتوسع في صناعات أخرى أو لإقامة صناعات جديدة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وفرص جديدة للاستثمار.

ومن هنا يمكن اعتبار عملية التصنيع شرطاً ضرورياً لنجاح أي تجربة تنمية حقيقية من شأنها الانتقال بالاقتصاد الوطني بخطى نوعية إلى الأمام نظراً لما يحققه تطور هذا القطاع من نتائج هامة للاقتصاد الوطني

من خلال:

- خلق مشاريع صناعية تتميز بترابطات خلفية وأمامية وهذا ما يؤدي إلى خلق نوع من الحركة في الاقتصاد الوطني تدفع المستثمرين إلى القيام بمشاريع جديدة لم تكن موجودة.

- إمداد القطاعات الأخرى بمستلزمات الإنتاج، وتوليد تقدم تقني مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

- تنويع الإنتاج الصناعي وغير الصناعي من خلال المساهمة في توسيع القاعدة التكنولوجية للاقتصاد الوطني وتحديثها المستمر مما يسمح بزيادة الإنتاج.

- تحسين شروط التجارة الخارجية من خلال زيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير وتتميز الموارد المصنعة بارتفاع القيمة المضافة بخلاف الخامات الأولية.

- خلق فرص عمل جديدة مما يشكل عامل توازن لحركة المجتمع وذلك من خلال إقامة الصناعات العديدة التي تستدعي إقامة صناعات مكملة تزيد من إجمالي العمالة.

- تطوير إمكانيات قدرات التمويل الذاتي لعملية التنمية من خلال زيادة إنتاجية العمل ووسطي دخل الفرد مما يسمح بزيادة الادخار وخلق الطلب وتوسيع السوق.

وستنطلق في هذه الدراسة إلى واقع القطاع الصناعي في الإقتصاديات العربية و أدائه التنموي من خلال مساهماته في الناتج المحلي و القيمة المضافة كما نتطرق و بوجه خاص إلى القطاع الصناعي في المملكة الأردنية كنموذج و ذلك لتنوع القطاع الصناعي الأردني و عدم إعماده على الصناعات الإستخراجية كصناعات أولية

أولاً: واقع الصناعة العربية

يعاني القطاع الصناعي العربي من مشكلات مزمنة و ناتجة في قسم كبير منها من اعتماد معظم الدول العربية المنتجة للنفط على إستخراج هذه المادة و تسويقها لتحقيق ناتجها المحلي , و الذي يحقق نمواً أو تراجعاً بحسب الأسعار العالمية لبرميل النفط فتختلف قيمة الناتج المحلي من سنة لأخرى و تبرز المعانات في الصناعة العربية على صعيد إنخفاض مستويات البحث و التطوير , فنتاج الأبحاث و تطويرها يتم إستزاده من الدول المتقدمة صناعياً و في معظم الأحيان لا يصل إلى صناعة الدول العربية قبل أن يكون قد قطع أشواطاً و حقق عائدات و أنتج سلعا لا يمكن للإنتاج العربي المماثل بوسائل قديمة أن ينافسها , و ما إن يأخذ القطاع الإنتاجي العربي بالتكنولوجيا الحديثة حتى تكون التكنولوجيا أحدث منها قد نشأت فضلاً عن كون الهياكل الصناعية للدول العربية لا تزال مجزأة تماماً و ضعيفة الترابط رغم تحقيق بعض المحاولات الناجحة لإنشاء مدن صناعية كبيرة في بعض من هذه الدول كالسعودية , ورغم بذل محاولات لتطبيق منهجيات عنقودية في تقديم أداء قطاعات مختلفة تشمل عناصر تصنيعية هامة في بلدان مثل الأردن و لبنان غير أنها مازالت تراوحت نفسها , كما يشكو القطاع الصناعي العربي من نقص كبير في عدد الشركات الكبيرة التي لديها قاعدة داخلية في المنطقة , كما أن عالية المنشآت الصناعية العربية هي عبارة عن مؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم و هي هشة لا تستطيع التنافس في الأسواق العالمية التي تسيطر عليها العولمة كما أن الشركات الكبيرة لا تنصف بالشركات الصناعية بالمعنى المعروف و كما هو معروف أن الصناعة العربية تتمحور حول صناعات قطبية تستهلك الكثير من الطاقة مثل البتروكيمياية و الصلب و الإسمنت في حين أنها لم تتحول إلى الصناعات الثقيلة نوعاً ما مثل صناعة وسائل النقل كالسيارات و القطارات كما أنها تعاني

1-1 تطور الأداء الكلي للقطاع الصناعي العربي

إتسمت الفترة من الثمانينات حتى الأعوام الأخيرة بالكثير من التغيرات التشريعية و المؤسسية التي طرأت على بيئة الأعمال في الإقتصاديات العربية , و التي عكست توجه الدول العربية نحو الإعتماد المتزايد على القطاع الصناعي و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين : الفترة الأولى و هي إمتداد فترة الإنفتاح افقتصادي في الكثير من الدول العربية (1983-1991) , و الفترة الثانية هي فترة الإصلاح الإقتصادي من 1990 إلى يومنا هذا , و قد كان من ملامح فترة الإنفتاح و التحرير التي

شهدتها البيئة الإقتصادية في الدول العربية تشجيع الصادرات و البدء في إصلاح التعريفات الجمركية و معالجة عجز ميزان المدفوعات و جذب المزيد من الإستثمارات من خلال تحديث قوانين الإستثمار العربي و الأجنبي و توفير مجموعة من الحوافز، و في بداية التسعينات من القرن العشرين تبنت الكثير من الحكومات العربية برامج للإصلاح الإقتصادي إستندت إلى مكونين أساسيين سياسات للتثبيت و سياسات للتكيف الهيكلي و حيث تضمنت سياسات التثبيت : تنفيذ سياسات مالية و نقدية محددة إستهدفت علاج الإختلالات في كل من الموازنة العامة و ميزان المدفوعات , أما سياسات التكيف الهيكلي فقد إشتملت على إصلاح السياسات السعرية و تحرير التجارة الخارجية و تحرير أسواق العمل و رأس المال و ذلك لضمان تحقيق كفاءة أعلى في العملية الإنتاجية و ترشيد دور القطاع العام و من خلال إستخدام الحوافز المناسبة لدعم النشاط الخاص و السؤال هنا هل أثرت هذه التغيرات على أداء القطاع الصناعي العربي بشقية الخاص و العام

1-2 هيكل القطاع الصناعي العربي

يعرف هيكل الصناعة على انه بنية الصناعة من حيث عدد المنتجين وتوزيعهم حسب أحجامهم وأشكال الملكية، وعوائق الدخول والخروج من الصناعة، ودرجة التكامل العمودي، وغيرها من المؤشرات التي تعكس ظروف العرض والطلب في الصناعة ويقسم القطاع الصناعي العربي الى ثلاث مجموعات رئيسة بحسب النشاط الصناعي، وهذه المجموعات هي:

-الصناعات الاستخراجية

-الصناعة التحويلية.

-إمدادات الغاز والمياه والكهرباء

1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج:

إمتد أثر الأزمة المالية العالمية إلى القطاع الصناعي , مما أدى إلى إنكماش القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية و الدول النامية بما فيها العربية و قد سجل الناتج الصناعي المحلي العربي

إنكماشا بنسبة تقدر بحوالي 31,4% في عام 2009 مقارنة مع معدل نمو بحوالي 35,2% عام 2008 و يرجع هذا الإنكماش بالدرجة الأولى إلى تراجع القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية للدول العربية إثر إنكماش الطلب العالمي على المحروقات و تراجع متوسط أسعاره أما فيما يخص الصناعات التحويلية فقد تباطئ معدل نموها حيث بلغ 3% فقط في عام 2009 بالمقارنة مع حوالي 18% في عام 2008

أما بالنسبة الناتج الصناعي العربي ككل فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 689 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 1005 مليار دولار في عام 2008 و هو ما يمثل إنخفاضا نسبته 31,4% و يرجع ذلك أساسا إلى إنخفاض قيمة الناتج في الصناعة الإستخراجية خلال عام 2009 بسبب تراجع متوسط أسعار النفط و إنتاجه مقارنة مع ما وصل إليه في عام 2008 جراء إنكماش الطلب العالمي

الجدول رقم 1: قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)

2009-2005

إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الإستخراجية			
المساهمة في PIB%	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	المساهمة في PIB %	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	المساهمة في PIB%	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	السنة
48,2	36,7	534,4	9,7	11,6	107,6	38,5	45,0	426,8	2005
49,2	21,6	649,6	9,5	16,5	125,4	39,7	22,8	524,2	2006
48,5	14,5	743,6	9,3	13,3	142,1	39,2	14,7	601,5	2007
52,1	35,2	1005,1	8,7	18,0	167,7	43,4	39,2	837,4	2008
40,6	31,4-	689,4	10,2	3,0	172,8	30,4	38,3-	516,6	2009

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009

لقد تراجعت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2009 حيث بلغت نسبتها 40,6% مقارنة بنسبة 52% في عام 2008 و فيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي و التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت مساهمة الصناعة

الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 43,4% في عام 2008 إلى 30,4% في عام 2009 أما بالنسبة للصناعة التحويلية فقد إرتفعت المساهمة من 8,7% في عام 2008 إلى 10,2% في عام 2009

أما فيما يخص مساهمة القيمة المضافة للصناعة (الصناعات الإستخراجية و التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة , فالنسبة للصناعات الإستخراجية فقد سجلت تراجعاً ملحوظاً في عام 2009 في جميع الدول العربية بإستثناء بعض الدول فقد سجلت معظم الدول إنكماشاً في القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية تراوحت بين 47,5% و 42,4% كما تراوحت نسبة الإنكماش في البعض الآخر بين 37,8% (عمان , سورية) و 5,5% في تونس , أما فيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي للدول العربية فقد بلغت 10,2% في عام 2009 و تعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى مثل دول منطقة اليورو و كوريا الجنوبية و الصين و الهند حيث تراوحت بين 16% و 32% في هذه الدول و الجدول التالي يوضح لنا مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه التحويلي و الإستخراجي في الناتج في دول عربية مختارة

الجدول رقم 2: القيمة المضافة للقطاع الصناعي و نسبة مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي

في بعض الدول العربية (بالأسعار الجارية) 2009 (القيمة المضافة بالمليون دولار)

	الصناعات الإستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة في PIB%	القيمة المضافة	المساهمة في PIB%	القيمة المضافة	المساهمة في PIB%
مجموع الدول العربية	516,600	30,4	172,775	10,2	689,375	40,6
الأردن	1,112	4,9	3,976	17,3	5,088	22,2
الإمارات	53,768	23,8	43,108	15,1	87,876	38,9
تونس	3,287	7,5	6,809	15,6	10,096	23,2

34,2	47,708	4,2	5,814	30,0	41,849	الجزائر
53,2	196,584	10,6	39,199	42,6	157,385	السعودية
30,1	56,518	15,8	29,756	14,3	26,762	مصر
17,1	15,540	12,4	11,210	4,7	4,240	المغرب
54,1	53,211	7,9	7,792	46,2	45,419	قطر

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009

يرجع إنخفاض القيمة المضافة للصناعة التحويلية في بعض الدول العربية كما هو موضح في الجدول (قطر , الكويت , عمان , البحرين , السعودية) إلى إرتباط هذه الصناعات في الدول المذكورة بقطاع الصناعات الإستخراجية و خاصة النفطية منها و التي تراجعت قيمتها المضافة في الدول ذاتها , و أدى تراجع الطلب في المجموعة الأوروبية , و هي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب و تونس إلى إنخفاض القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدولتين في عام 2009 بنسبة 1,4 و 12,0% على التوالي

الجدول رقم 3: العمالة في القطاع الصناعي العربي

دول مختارة الفترة 1995-2008

	مجموع الدول العربية	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	قطر	مصر	المغرب
1995	19,1	9,4	16,0	30,2	23,0	(3)9,5	30,8	8,1	22,0	21,6
2008	17,8	13,8	10,6	32,8	14,0	(1)7,5	23,5	(1)13,6	23,0	24,1

(¹)البيانات لعام 2009 (³)البيانات لعام 1999

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009

ثانيا :القطاع الصناعي الأردني

1-ملامح الإقتصاد الأردني :

يعتبر الأردن من الدول الفقيرة نسبيا بالموارد الطبيعية إلا أنه غني بالموارد البشرية ، و قد وقد اعتمد الاردن لتمويل مشاريعه على القروض والمنح من الدول العربية والاجنبية التي بدأت تتزايد دون تسديد، حتى بلغ الدين الخارجي عام 1988 ضعف الناتج المحلي الاجمالي وقلت احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وتراجع النمو الاقتصادي ليصل الى 14%- عام 1989، ولمواجهة هذه الازمة الاقتصادية الحادة بدأ الأردن عام 1992 العمل برنامج للتصحيح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي امتد لعام 1998 ثم تلاه برنامج وطني للتصحيح للفترة 1999- 2001، وما زالت برامج التصحيح هي المحدد الرئيسي لمسيرة الاقتصاد الأردني.

وخلال فترة التصحيح الاقتصادي فقد حقق الاقتصاد الأردني معدل نمو سنوي عالي تجاوز 8% خلال الفترة 1992- 1995 ، واذ كان الاقتصاد الأردني قد حقق نموا عاليا خلال هذه المرحلة من البرنامج فان ذلك لم يكن بسبب آليات البرنامج وانما جاءت كنتيجة لعودة ثلاثمائة الف مواطن من الخليج ومعهم مدخراتهم واستثمروا في قطاع الاسكان القطاعات الاقتصادية الاخرى، وعلى الرغم من هذا فقد حقق البرنامج في هذه المرحلة نجاحا كبيرا في تثبيت سعر صرف الدينار وكبح التضخم وزيادة الاحتياطي من العملات الصعبة، ولم يحقق البرنامج اهدافه في خفض العجز في الميزان التجاري حيث وصلت نسبة العجز الى 44,9% من الناتج المحلي.

أما في المرحلة الثانية من البرنامج خلال الفترة 1996 - 2000 فقد تراجع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الى ما دون 3%، وتراجع الاستثمار في رؤوس اموال الشركات الجديدة بحيث كان في عام 2000 ثلث ما حققه في عام 1995 وتراجعت الصادرات ثم نمت بنسب متواضعة بلغت في معدلها خلال الفترة 1995- 2000 ما نسبته 8% مقابل 61% خلال الفترة 1992- 1995، وقد بقي رصيد الدين الخارجي بنفس المستوى بل اتجه للزيادة مقارنة بعام 1995 وظل العجز في الموازنة حوالي 7% من الناتج المحلي.

2-نشأة قطاع الصناعة في الأردن :

نشأة قطاع الصناعة في الأردن و مشاركته في الإقتصاد الأردني ليست حديثة , و هي تمتد من جذورها إلى الأيام الأولى لتأسيس الإمارة ثم المملكة في سنة 1954 و قد تم في سنة 1938 تكوين أول شركة توليد و توزيع الكهرباء و جرى في أواخر الأربعينيات إنشاء شركة التبغ و السجائر الأردنية , وشهدت فترة الخمسينات إنطلاقة قياسية للصناعة و منها تأسيس شركة مصانع الإسمنت , و شركة مصفاة البترول و تطوير و توسيع شركة مناجم الفوسفات التي بدأت أعمالها الأولية قبل ذلك , و في هذا العقد أعلن عن تكوين شركة البوتاس ثم صباغة الألبسة و الأثاث و الدباغة و الأحذية , إلى جانب مئات المحاجر و المرامل و الخدمات المساندة للصناعة , و كان لانتقال و هجرة العديد من الفعاليات الإقتصادية و الصناعية الفلسطينية إلى الأردن تأثير ملموس في تسارع التطور الصناعي و قد إستمر نمو الصناعة في العقود الأخرى التالية , و إن كان بوتيرة أقل , حيث نمت بمعدلات جيدة في الفترة بين 1991-1995 فيما تجمدت أو نمت بمعدلات متدنية في السنوات اللاحقة و حتى الآن , إلى جانب النمو الذي حققه في النصف الأول من الثمانينات أثناء الحرب العراقية - الإيرانية حيث كان إنفتاح السوق العراقي و خدمات العبور و النقل إليه عاملا محفزا للنشاط الصناعي الأردني كما في قطاعاته الإقتصادية الأخرى

3-واقع القطاع الصناعي في الأردن

يتمتع الأردن بموقع استراتيجي وبأمن واستقرار متميزين في المنطقة مما يجعله مركز لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية في مختلف القطاعات و خاصة القطاع الصناعي, و على الرغم من أن الأردن من الدول الفقيرة نسبياً بالموارد الطبيعية إلا أنه غني بالموارد البشرية.

تنقسم الصناعة في الأردن إلى مايلي:

- 1- الصناعة التحويلية: وتشمل الصناعات الجلدية و الصناعات العلاجية و اللوازم الطبية , الصناعات الكيماوية و مستحضرات التجميل , الصناعات الخشبية و الأثاث , البلاستيكية و المطاطية , الصناعات الهندسية و الكهربائية و تكنولوجيا المعلومات , الصناعات التموينية الغذائية و التغليف و الورق و اللوازم المكتبية

و تساهم الصناعات التحويلية بنسبة 16,9% من الناتج المحلي الأردني خلال 2009

2- الصناعة الإستخراجية: وتشمل الصناعات التعدينية و التي تساهم بنسبة

2,6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009

3- الكهرباء والمياه: بلغت نسبة مساهمة هذه الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي 1.7% للربع

الثاني من عام 2009 ، وتشكل نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حوالي 98.7 % من عدد المنشآت الصناعية الكلي، وذلك باعتماد معيار عدد العمال و رأس المال المستثمر لتصنيف المنشآت الصناعية.

4-القطاع الصناعي الأردني و مدى مساهمته في الإقتصاد

الجدول رقم 4: نمو المؤشرات الإقتصادية (الصناعية) للأعوام 2005-

2008

المؤشر السنة	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي القيمة النسبة %		العمالة بالآلاف القيمة النسبة %		الصادرات الصناعية القيمة النسبة %		الإستثمار الصناعي القيمة النسبة %	
2005	1924,8	6	163	6	2331	10	413,1	20
2006	2177,4	7	160	7	2628	13	1489,9	260
2007	2410,1	4	---	2-	2806	7	1761,6	18
2008	**876,5	5,4	---	---	2083	30 ***	----	---

**نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2008-2-31

***نسبة نمو الصادرات الأردنية حتى جوان 2008 مقارنة بنفس الفترة من 2007

المصدر : وزارة الصناعة و التجارة الأردنية- السياسة الصناعية الوطنية -برنامج دعم الصناعة

2011-2009

5- أهم المؤشرات الاقتصادية الصناعية:

1- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (القيمة المضافة):

شهد الاقتصاد الوطني خلال العام 2009 تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على النمو الاقتصادي الإقليمي العالمي حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2,9% في نهاية عام 2009، وقد بلغت مساهمة القطاعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2009 (1,4%) و(17,6%) على التوالي، كما بلغت القيمة المضافة لقطاعي الصناعات الاستخراجية والتحويلية (3956,5) مليون دينار بالأسعار الجارية في عام 2009 ونسبة بلغت 24,3%.

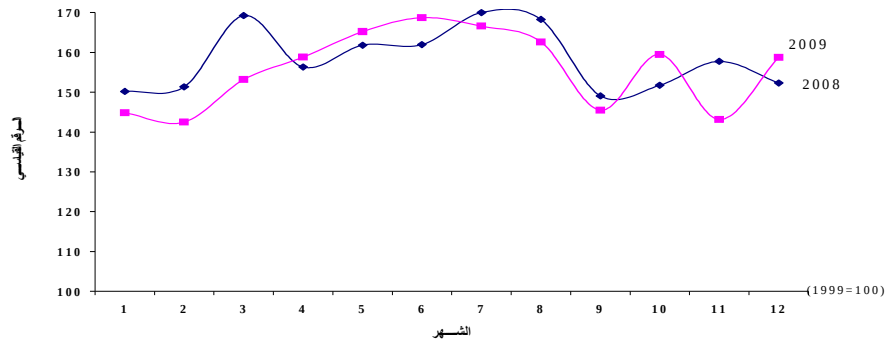
2- كميات الإنتاج الصناعي:

انخفض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة 1,6% لعام 2009 مقارنة بعام 2008. وقد نتج هذا التراجع عن انخفاض كميات إنتاج الصناعات الإخراجية بنسبة 28,7% والتي تشكل أهميتها النسبية 11,0%، وانخفاض كميات إنتاج الكهرباء بنسبة 8,1% وتشكل أهميتها النسبية 6,5%، في حين ارتفعت كميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1,3% والتي تشكل أهميتها النسبية 82,5%.

وبين الشكل التالي اتجاه الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال عامي 2008

و2009.

الرقم القياسي العام لمبيعات الانتاج الصناعي لأشهر عامي 2008 و 2009



3-الاستثمارات الصناعية:

بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2009 ما مقداره (1895,0) مليون دينار مقابل (2268,0) مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2008، وبنسبة انخفاض (16,5%). وتصدر الإشارة إلى أن قيمة الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2009 تقارب المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة (2004-2008) وذلك بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، يلاحظ بأن قطاع الصناعة قد ارتفعت حصته من الحجم الكلي للاستثمارات لتبلغ 79.2% (1442,0) مليون دينار خلال عام 2009.

6-هيكل القطاع الصناعي في الأردن:

تشكل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حوالي 99% من عدد المنشآت الصناعية الكلي، وذلك باعتماد معيار عدد العمال ورأس المال المستثمر لتصنيف المنشآت الصناعية، وذلك وفقاً لتصنيف/ تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاردن كما هو مبين في الجدول التالي:

نوع المؤسسة الصناعية	عدد العمال	(و/أو) رأس المال المسجل
----------------------	------------	-------------------------

حرفية1	9-1	ألف دينار أردني أو أقل من 30
صغيرة	49-10	30 ألف دينار و أكثر
متوسطة	249-50	و 30 ألف دينار و أكثر
كبيرة	250 فأكثر	و 30 ألف دينار و أكثر

-بلغ عدد المنشآت الصناعية لعام 2007 حوالي 23 ألف مؤسسة و يعمل فيها أكثر من 206.352 ألف عامل , و هذا العدد يشكل حوالي 48% من نسبة القوى العاملة في الأردن , و تشكل نسبة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة حوالي 97,8% من عدد المؤسسات الصناعية الكلي , وذلك بإعتماد معيار عدد العمال و رأس المال المستثمر لتصنيف المؤسسات الصناعية

الأرقام الإحصائية المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة:

1- تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام 1995-2008 وحسب القطاعات الرئيسية : الغذائية،النسيج والألبسة ، الكيماوية،المعادن،الهندسية وصناعات أخرى . حيث تطور عدد المؤسسات بشكل ملحوظ فقد كان العدد عام 1995 حوالي 13782 وبلغ في عام 2005 حوالي 20900 مؤسسة ولعام 2006 حوالي 21 ألف مؤسسة ، وفي عام 2008 حوالي 14901.

2- مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة 1995-2007 ، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 1995 حوالي 965 مليون دينار لتصل في عام 2005 إلى 1652 مليون دينار وفي عام 2007 بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 22%.

3-مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حسب عدد العمال العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لعام 1995 حوالي 113122 عامل ليصل إلى 173649 عامل عام 2005 وأكثر من 190 ألف عام 2006 ، وفي عام 2008 بلغ 206352 ألف عامل.

4- مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التصدير حسب القطاعات الرئيسية خلال

الفترة من 1995-2006 ، حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية عام 1995 حوالي 1004 مليون ووصلت عام 2005 إلى 2506 مليون ولعام 2006 وصلت إلى 2662 مليون دينار ، ولعام 2007 (2802) بنسبة 89%

الجدول رقم 5: مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الوطنية و القيمة المضافة للقطاع 2001-2005

السنة	الصادرات الوطنية	نسبة الزيادة في الصادرات الوطنية %	الصادرات الصناعية (مليون دينار)	نسبة الصادرات الصناعية / الوطنية %
2001	1,352	25,1	1217	90%
2002	1,557	15,1	1415	91%
2003	1,675	7,6	1518	91%
2004	2,306	37,6	2148	93,1%
2005	2,559	10,9	2358	92,2%

المصدر: عبير الحاج حسن: دور وزارة الصناعة و التجارة في زيادة تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن -نوفمبر 2007

1- الشركات الصناعية المسجلة:

الجدول رقم 6 : الشركات الصناعية المسجلة في وزارة الصناعة و التجارة

السنة	المجموع		الصناعة	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
2008	8,064	832.8	1,335	111.9
2009	7,749	517.2	1,438	153.1

الجدول 7: الشركات الصناعية المسجلة في غرف الصناعة للعام 2009

عدد المنشآت الصناعية	عدد المنشآت الحرفية	رأس المال المسجل للمنشآت الصناعية	رأس المال المسجل للمنشآت الحرفية	
1,719	8,376	2,874,661,685	162,852,223	المجموع الكلي

7-الصعوبات التي تواجه قطاع الصناعة في الأردن:

تعاين الصناعة الأردنية العديد من الصعوبات و المحددات و المعوقات التي نجلها فيما يلي:

- 1- محدودية الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصناعات الوطنية
- 2- ضيق و محدودية السوق المحلي الأردني مما يعيق الصناعات المحلية من الإستفادة من وفرات الحجم الكبير و يجعلها عرضة للمنافسة المحلية
- 3- عدم توفر الكوادر الفنية و القدرات الإدارية و الصناعية المتواضعة في عدد من الصناعات و عدم الإهتمام بالتدريب المتواصل للقوى البشرية ,أو عدم تناسب التدريب مع الإحتياجات الفعلية لتطور و تنمية الصناعة
- 4- محدودية رؤوس الأموال و الإستثمارات في الشركات الصناعية , و تركز معظم الإستثمارات الصناعية في منطقة العاصمة
- 5- إرتفاع تكلفة مستلزمات الصناعة و خاصة كلفة الطاقة من كهرباء و ماء
- 6- النسب العالية للفائدة التي إستمرت طويلا على عمليات الإقراض و التحويل المصرفي و الخدمات المقدمة منه

8-السياسات و البرامج دعم القطاع الصناعي الأردني:

وبناء على هذه المشاكل والصعوبات التي تعيق القطاع الصناعي وبالأخص الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل تهديدا لها في عصر العولمة، فقد وضعت الحكومة الأردنية استراتيجية متكاملة

للتعامل مع تحديات العولمة والانضمام الى منظمة التجارة العالمية وغيرها من اتفاقيات التجارة الحرة وذلك ضمن الخطة الخمسية للأعوام 1999 - 2003 والتي تم اقرارها وقرار برنامجها التنفيذي في نهاية عام 1999.

و فيما يلي عرض للاجراءات التي قامت بها الحكومة:

أولاً : وضع اطار عامة للسياسة الصناعية:

قامت مديرية التنمية الصناعية وحماية الإنتاج الوطني في وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع مشروع الشراكة الأردنية الأمريكية في الأعمال (JUSBP) بإعداد دراسة لتحديد الإطار العام للسياسة الصناعية تهدف الى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي محلياً ودولياً، وتضمنت هذه الدراسة تسعة محاور رئيسية شملت مراجعة السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية، والبنية التحتية والخدمات المساندة والمعلوماتية، والدعم المالي والفني وتنمية الصادرات ، وتشجيع الاستثمار ، والموارد البشرية، واخيراً محور تفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

ثانياً: تخصيص المساعدات لتنفيذ برامج مساعدة قطاع الصناعة :

قامت الحكومة بتخصيص الموارد المالية من المنح والمساعدات لتمويل عدة برامج ومشاريع لاعادة تأهيل قطاع الصناعة وهي:

- 1- مشروع الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال :وهو ممول بمنحة قيمتها 15 مليون دولار، ويهدف الى رفع القدرة التنافسية بقطاع المؤسسات الصناعية، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها من خلال تقديم مساعدات فنية في مجالات الجودة والتسويق وتحسين طرق الإنتاج وتدريب العمال.
- 2- برنامج التعاون الأردني الياباني :ويهدف هذا البرنامج الى تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية الأردنية من خلال المساعدة في إعداد وصياغة سياسة صناعية وطنية مناسبة للأردن، وتحسين عملية الاتصال بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز القدرات الإدارية للمؤسسات القطاع الخاص.
- 3- برنامج تحديث الصناعة :يهدف هذا البرنامج الى زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل ، وتقديم المساعدة والدعم للمؤسسات الصناعية الناشئة، ويأتي المشروع في إطار التعاون الأردني الأوروبي، وتقدر قيمة تمويل هذا المشروع نحو 41.6 مليون يورو تدفع الحكومة الأردنية منها ما قيمته 1.6 مليون يورو .

وخلال هذا المشروع سيتم تقديم دعم فني ومالي من خلال إنشاء صندوق خاص لدعم القروض في مؤسسة ضمان القروض، يهدف الى تسهيل إعطاء القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك المحلية وذلك بهدف زيادة قدراتها في مجال الإدارة والتخطيط والإنتاج، ودعم تنفيذ برامج تدريبية متعددة من خلال مؤسسة التدريب المهني والجمعية العلمية الملكية ومراكز البحوث والاستشارات الجامعية. وإنشاء برامج دراسات عليا في الجامعات تهدف الى رفع القدرة على نقل المعرفة التكنولوجية من الجامعات الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- برنامج الأمم المتحدة المتكامل للتنمية الصناعية في الأردن :

يهدف هذا المشروع الى تقديم المساعدات الفنية للمؤسسات الرسمية والجهات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي ، تتمثل أهم المحاور الرئيسية للمشروع في التركيز على قطاع الصناعات الغذائية وجعلها أكثر تنافسية، ودعم المشاريع الصناعية المهتمة بالبيئة، ودعم وزارة الصناعة والتجارة في مجالات بناء السياسة الصناعية ، وتفعيل وحدة التعاقد الصناعي في الوزارة وبناء قاعدة معلومات لها من اجل تخزين المعلومات والبيانات اللازمة للوحدة.

5 - برنامج جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز :

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص الصناعية والخدمية الصغيرة والمتوسطة عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الجودة الشاملة لرفع مستوى أداء هذه المؤسسات في مجالات تطوير الأنظمة الفنية والإدارية وتبادل الخبرات فيما بينها، وتعتبر هذه الجائزة حافزا وتكريما معنويا للمؤسسة الأكثر تميزا وكفاءة في قطاعها، ويعتبر الفائز مثالا وطنيا ودوليا يحتذى به.

6-مشروع الإدارة الوقائية البيئية كأداة لتطوير ورفع الكفاءة للمؤسسات بالتعاون مع الوكالة

السويدية:

ويهدف هذا المشروع الى تحسين جودة المنتجات ، وتجنب التهميش في ساحة التجارة الدولية الناجم عن عدم وجود أنظمة إدارة بيئية مناسبة.

ثالثاً: حماية الانتاج الوطني :

ضمن إجراءات الحكومة الهادفة الى دعم الصناعة الوطنية في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والعولمة، فقد صدر قانون حماية الإنتاج الوطني في نهاية عام 1998، وقامت وزارة الصناعة والتجارة باستحداث قسم خاص يعنى بمواضيع ومتطلبات حماية الانتاج الوطني.

ويهدف هذا القانون الى تقديم حماية للمنتجين المحليين الذين يعانون من ضرر بالغ، أو يحتتمل تعرضهم لضرر بالغ من أي تزايد كبير في استيراد سلع مشابهة أو منافسة لمنتج محلي أو استيراد سلع اغراقية، أو استيراد سلع مدعومة في بلد المنشأ.

رابعاً: تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الصناعة :

تم تشكيل لجنة من الوزارات والدوائر المعنية بالإضافة الى ممثلين عن غرف الصناعة للدراسة قوائم مدخلات الإنتاج الصناعي وقامت هذه اللجنة بالتنسيق لإعفاء أكثر من 2400 مدخل من الرسوم الجمركية مع مراعاة عدم إعفاء مدخلات الإنتاج التي لها مثيل محلي ذات جودة عالية وكمية إنتاج محلي كافية ومواصفات وقيمة مضافة عالية.

خامساً: توفير التمويل الميسر بأسعار فائدة مخفضة للصناعات

وذلك من خلال تخصيص مبلغ 30 مليون دينار لبنك الإنماء الصناعي بهدف تقديم الدعم والتمويل اللازم الى الصناعات الصغيرة تحديداً.

سادساً: نشاطات مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية :

تنفذ المؤسسة مجموعة من الأنشطة تهدف بمجملها الى زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية تشتمل على محورين هما المحور الفني والذي يتمثل في تخصيص الدعم الفني لتطوير أساليب الإنتاج والجودة والموارد البشرية حيث تضم المؤسسة بعض المراكز الفنية كمركز خدمات صناعة الألبسة ومركز التعبئة والتغليف، أما المحور الثاني فيتمثل في المحور التسويقي والذي يركز على المشاركة في المعارض العالمية والعربية وتنظيم المعارض الصناعية الأردنية الشاملة والنوعية وكذلك البعثات الترويجية للأسواق المعنية.

سابعاً : قانون التخاصية:

جاء هذا القانون كجزء من التزام الدولة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الداعي للانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وتمخض عن هذا القانون إقرار قانون الهيئة التنفيذية للتخاصية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وترتبط برئيس الوزراء مباشرة.

وتأتي هذه الخطوة لما للخصخصة من دور في تخفيض العبء المالي عن الخزينة العامة بوقف التزامها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة، وكذلك الإسهام في تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية بتوفير مناخ استثماري جاذب لها، وإدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب حديثة بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة بهدف تمكينها من إيجاد أسواق مستقرة وفتح أسواق جديدة لها بتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

ثامناً :برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي:

تم إقرار هذا البرنامج من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني في 15-11-2001 بكلفة قدرها 300 مليون دينار

- 1- تنمية الموارد البشرية وتطوير الخدمات الأساسية من صحة تعليم وغيرها.
 - 2- إصلاحات هيكلية مالية وإدارية وقضائية.
 - 3- الإسراع في إنجاز الاستثمارات الخاصة في القطاعات المختلفة للاقتصاد الأردني وإنجاز عمليات التخاصصة في مجالات الكهرباء والاتصالات والتعدين ومشاريع جر المياه وتوليد الكهرباء ونقل الغاز الطبيعي وتطوير المشاريع السياحية والتجارية.
 - 4- تهيئة المناخ التشريعي والمؤسسي والرقابي.
- وقد احتوى هذا البرنامج على عدة بنود لتنمية وتأهيل الصناعات الأردنية ، من خلال مساعدة عدد من الصناعات بكلفة 10 ملايين دينار سنوياً إضافة الى ما يتوفر من برامج مساعدات مالية، وإنشاء المركز الأردني لتصميم الألبسة بكلفة 300 ألف دينار وتعزيز نفاذ الصادرات الأردنية بكلفة 300 ألف دينار ، ونشر المعلومات وإنشاء مركز وطني لمعلومات المواصفات والمقاييس بكلفة 50 ألف دينار، بالإضافة الى عدة مشاريع بكلفة 5 ر11 مليون دينار تقوم على إنشاء هيئة الاعتماد الوطني لاعتماد مختبرات القطاع الخاص وتطوير نظام الرقابة على الانتاج المحلي، وترويج الاستثمار في المنتجات المحلية وتأهيل الصناعة الأردنية.

" برنامج دعم الصناعة 2010-2014 "

خلق قطاع صناعي منافس في السوقين المحلي والأجنبي يتمتع بمعدلات نمو عالية مما ينعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد والصادرات والعجز في الميزان التجاري وتخفيض نسبة البطالة.

المبادئ العامة للسياسة الصناعية:

تتمثل المبادئ العامة للسياسة الصناعية الوطنية في تعظيم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والتركيز على توفير بيئة جاذبة للاستثمارات وتقديم الدعم والحوافز التي تخدم القطاعات الصناعية بشكل عام والتركيز على الصناعات التصديرية وشمول القطاعات المساندة للقطاع الصناعي وتطوير آلية حديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد تبنت السياسة الصناعية الأهداف الرئيسية التالية:

- 1- تنمية قطاع الصناعة.
- 2- زيادة حجم الصادرات.
- 3- زيادة فرص العمل الأردنية المتاحة في القطاع الصناعي.
- 4- زيادة حجم الاستثمار الكلي/ الصناعي.

محاور دعم الصناعة الوطنية

أولاً: الدعم الفني والمالي والبحث والتطوير والإبداع والموارد البشرية:

1. تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة وتطوير المنتجات والتدريب والإدارة والتسويق والمعلومات وتشجيع إقامة دراسات المقارنة لبعض القطاعات الصناعية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مما يلبي احتياجات الأسواق الدولية، والمساعدة في تسهيل عملية تحديد واقتناء التكنولوجيا الحديثة والمختبرات المتخصصة لتحسين وضمان جودة المنتج
2. تشجيع ثقافة الابتكار وتعزيز بيئة ريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا وتقديم خدمات دعم الأعمال للرواد من خلال:

- 2.1 - وضع آلية للربط بين الجامعات والمدارس وبين الشركات والمؤسسات الصناعية في القطاع الخاص وتنظيم نشاطات مشتركة منهجية لعرض قصص نجاح ريادة.

2.2 - تعزيز مشاركة الشركات في البرامج الوطنية والدولية الهادفة إلى نشر التكنولوجيا وتشجيع المشاركة في مشروعات البحث والتطوير الدولية.

2-3 تقديم الدعم الفني والمالي لخدمات الأعمال للمشاريع المحتضنة والشركات المبتدئة بما في ذلك الخدمات المحاسبية والإدارية والبنكية والتسويقية والقانونية وتطوير خطط التدريب المناسبة لمدرء الشركات الصغيرة والجديدة والتركيز على المهارات المطلوبة مع الإشارة إلى تشجيع فكرة سيدات الأعمال.

2-4 - تعميم وتعظيم الاستفادة من مراكز الإبداع، وذلك من خلال توفير المكان المناسب لاحتضان المشاريع والمكاتب والمعدات المكتبية والدعم اللوجستي إضافة إلى تدريب الكوادر الادارية والفنية للحاضنة وتأهيلهم لمساعدة اصحاب المشاريع الريادية.

وقد قامت وزارة الصناعة التجارة من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ومنذ العام 2004 بافتتاح أربعة مراكز إبداع في مناطق مختلفة من المملكة وانضمام حاضنة أعمال خامسة لشبكة حاضنات الأعمال، كما تعمل المؤسسة حاليًا على تأسيس حاضنتين جديدتين واحدة للسيدات والأخرى في المناطق الجنوبية من المملكة وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتسعى المؤسسة لتمويل إنشاء حاضنتي أعمال جديدتين بنهاية العام 2010.

2-5 التنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الدعم اللازم في سبيل رفع كفاءة العاملين في القطاع الصناعي وتطوير سوق العمل وموائمة التعليم الجامعي وكليات المجتمع ومؤسسات التدريب المعنية مع احتياجات الصناعة.

3. تحديث المنتجات الأردنية من خلال خدمات تصميم ومراقبة الجودة عن طريق إنشاء مراكز فنية متخصصة بالتعاون مع القطاع الخاص ومع برامج المساعدات الأجنبية في مجالات التعبئة والتغليف والتصميم والأدوية ومنتجات البحر الميت لتقوم بتقديم الخدمات الفنية المتخصصة وتشجيع إقامة مراكز التميز العلمي على غرار المراكز العالمية لإدارة الجودة الشاملة ونشر الإنتاجية.

4. تطوير وتسهيل برامج التسهيلات المالية لدعم عملية تطوير المشاريع من خلال:

4-1 إدارة صناديق رأس المال المغامر (Venture Capital) ورأس المال الأولي (Early Stage Capital) ورأس المال التأسيسي (Seed Capital Fund)

4-2 ضمان القروض لتسهيل عملية تحديث المشاريع الصناعية وتنفيذ برامجها التطويرية، وذلك من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض والمتضمنة:

أ- خدمة أصحاب القروض الصناعية والخدمية وأصحاب المشاريع المبتدئة والذين يواجهون صعوبات بتأسيس مشاريعهم التي تمتلك فرصة وجدوى اقتصادية ملائمة.

ب- ضمان القروض الإنتاجية متوسطة وطويلة الأجل.

4-3 تمويل وائتمان الصادرات لخدمة المصدرين وتوسيع قاعدة ضمان الصادرات الوطنية وتدريب العاملين فيها لخدمة المصدرين الصناعيين، وذلك من خلال زيادة قدرة الشركة الأردنية لضمان القروض على التوسع ببرامجها التشغيلية المختلفة والمتضمنة:

أ- خدمات ضمان ائتمان شاملة تمكن الشركة من التوسع بمظلة ائتمان الصادرات.

ب- خدمة الزبائن الصناعيين المتعاملين مع الشركة ضمن برنامج المستثمرين المحليين.

5. تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصناعية في مجال ترشيد استهلاك الطاقة واستعمال مصادر بديلة للطاقة بالتعاون مع الجهات المعنية عن طريق:

أ- إعداد حملات توعية واسعة حول ترشيد استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة وبيان مدى الفائدة على القطاع الصناعي من خلال تقليل الكلف والاستفادة من برامج الدعم والإعفاءات.

ب- إنشاء مكاتب خدمات الجمهور للصناعيين لتقديم الاستشارة والمعلومات للجمهور حول مواضيع ترشيد الطاقة وكفاءة الاستخدام.

ج- إجراء دراسات تفصيلية فنية للشركات الصناعية بحيث تتضمن هذه الدراسات تحليل تفصيلي للخصائص الفنية والإجرائية لخطوط الإنتاج وتنفيذ الإجراءات والتوصيات الناتجة عن هذه الدراسات لتحقيق الوفورات الممكنة.

6. تنظيم أنشطة ترويجية محلية لدعم المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية وإعطاء الأولوية للمنتجات الأردنية في العطاءات المحلية وزيادة الوعي الوطني حول أهمية دعم المنتجات الوطنية.

ثانياً: تنمية الصادرات:

تبني استراتيجيات وبرامج أكثر فاعلية تتضمن السعي لتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية في مجال الجودة والسعر والقيام بترويج الصادرات الوطنية الأردنية ودعم تسويقها عن طريق:

- 1- إجراء دراسات تسويقية شمولية بهدف إيجاد أسواق جديدة وإنشاء مراكز تجارية جديدة في الأسواق الواعدة مثل أوروبا وإفريقيا ووسط آسيا، وذلك بهدف:
 - أ- تحديد السوق المستهدف والمنتجات المطلوبة وآلية الدخول إلى الأسواق الواعدة الجديدة، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد الاحتياجات وتوفير البدائل والمواد الأولية والمنافسين كما أنها تطلع على متطلبات السوق من حيث القوانين والمواصفات.
 - ب- تقييم أهمية إقامة مراكز تجارية في السوق المستهدف.
 - ت- التعاون مع المؤسسات النظرية والمؤسسات المتخصصة من أجل عمل الدراسات الميدانية والمسح السوقي للأسواق المستهدفة.
- 2- إنشاء بيوت تصدير متخصصة من قبل القطاع الخاص تتولى مهام الترويج لقطاعات صناعية محددة في الأسواق المستهدفة.
- 3- تنظيم بعثات ترويجية للمنتجات الأردنية والمشاركة في المعارض الإقليمية والدولية والقطاعية المتخصصة والعمل على تنويع المنتجات والأسواق والتنسيق في الترويج مع السفارات الأردنية في الخارج للعمل على ترويج المنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية.
- 4- الترويج لدى القطاع الخاص للاستفادة من ميزات الاتفاقيات التجارية المختلفة من خلال تراكم المنشأ التي ستأهل المنتجات الأردنية للدخول في الأسواق المستهدفة كاتفاقية أغادير واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ومن التعاون مع دول أخرى في المنطقة العربية لتحقيق هذا المبدأ لغايات التصدير للأسواق الأمريكية والأوروبية.

ثالثاً: تشجيع الاستثمار:

تعمل مؤسسة تشجيع الاستثمار على تطوير سياسات تشجيع الاستثمار والتي تتضمن القطاع الصناعي وذلك من خلال البرامج والمشاريع المتعددة التي تقوم المؤسسة بإنجازها وإجراء دراسات المقارنة الخاصة بتراخيص وتكاليف البدء بالمشاريع الصناعية والعمل على إزالة المعوقات المختلفة التي تواجه المشاريع الاستثمارية ومن ضمنها:

1. مشروع الخارطة الاستثمارية: يركز على إستحداث فرص استثمارية جديدة مدروسة أغلبها صناعية وذلك من خلال القيام بمسح شامل لكافة القطاعات ذات الأولوية الوطنية بالإضافة الى

قطاعات إضافية جديدة ذات فرص نمو على المدى الطويل، وتوزيع هذه الفرص على المحافظات بما يكفل العدالة في توزيع المكتسبات الاقتصادية. وقد تم إستحداث 75 دراسة جدوى مبدئية في المرحلة الأولى من المشروع، وستعمل المؤسسة في الفترة المقبلة على زيادة عدد دراسات الجدوى لمشاريع خارطة الإستثمارية وبالذات تلك الصناعية عن طريق إدانة المشروع واستحداث فرص استثمارية جديدة وتحضير دراسات جدوى مبدئية لتلك الفرص.

2. استحداث خرائط استثمارية للمحافظات: والتي ستركز على المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة بهدف زيادة مشاركة أهالي المحافظات في التنمية الاقتصادية والإجتماعية وخلق فرص عمل لأبناء المحافظات مما سيساعد في تقليل نسب الفقر والبطالة. وستعتمد كل خارطة على المميزات النسبية والتنافسية لكل محافظة وتطمح المؤسسة على استحداث 30 فكرة مشروع لكل محافظة والعمل على إعداد 15 ملخص مشروع لكل محافظة على حدا.

3. مشروع الدراسات الاستطلاعية والترويج: يركز مشروع الدراسات الاستطلاعية والترويج على إستهداف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية بما يتواءم مع الميزة التنافسية لعدد من القطاعات ذات الأولوية الوطنية والتي تم تحديدها من خلال البحث ودراسة مزايا السوق الأردني وتحليل القطاعات الأكثر تنافسية، علما بان الكثير من القطاعات والاستثمارات المستهدفة هي صناعية ذات قيمة مضافة عالية. وقد تم تحديد ودراسة ستة عشر دولة توفر فرص إستثمارية للمملكة، وستعمل المؤسسة على إدانة المشروع من خلال دراسة دول جديدة وترتيب مهام ترويجية متعددة بغرض جذب الإستثمار.

4. ترويج الاستثمار في المملكة: تعمل مكاتب مؤسسة تشجيع الاستثمار الخارجية على الترويج للاستثمار في المملكة وبالذات تلك الصناعية ذات القيمة المضافة العالية وستعمل المؤسسة على زيادة النشاطات الترويجية الخارجية عن طريق مكاتب المؤسسة مما سيدعم الجهود في جذب الاستثمار الخارجي، وستعمل المؤسسة على تحضير دراسات متخصصة لجذب الاستثمارات الصناعية من مجموعة من الدول المتقدمة بالصناعات المتخصصة.

5. تطوير الأنظمة الإلكترونية: تعمل المؤسسة حالياً على تطوير الأنظمة الإلكترونية مما سيعزز من قدرة المؤسسة على تقديم الخدمة المثلى للمستثمر ومن ضمن خطة المؤسسة تطوير قاعدة بيانات بالإضافة إلى نظام خاص لمتابعة المستثمرين

رابعاً: السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية:

1. تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة وتمثيل القطاعين العام والخاص للإشراف على تنفيذ محاور السياسة الصناعية ضمن جدول زمني محدد.

2. مراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي وذلك من خلال تشكيل فريق عمل من القطاعين العام والخاص بهدف تطوير القطاع الصناعي وبما يتواءم مع المتغيرات والمستجدات في هذا المجال.

3. إنشاء قاعدة بيانات صناعية مركزية شاملة في وزارة الصناعة والتجارة.

أهم البرامج و الهيئات الداعمة للقطاع الصناعي في الأردن :

-برنامج تحديث و تطوير المشاريع الاقتصادية : قامت وزارة الصناعة و التجارة بإطلاق هذا البرنامج سنة 2004 و الهدف من هو رفع القدرة التنافسية للمشاريع الاقتصادية من خلال بناء قدراتها الإدارية و الإنتاجية يقدم البرنامج منح و مساعدات حسب الجدول التالي :

الخدمة المقدمة	نسبة مساهمة البرنامج	الحد الأعلى للمنحة
الدراسة التشخيصية و خطة التطوير	90%	لغاية 7.000 دينار أردني
بناء القدرات الإدارية	لغاية 80%	لغاية 25.000 دينا أردني
بناء القدرات الإنتاجية	30%	لغاية 70.000 دينار أردني

المصدر: وزارة الصناعة و التجارة الأردنية على موقع الأنترنت

- الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الإستثمارية و الأنشطة الاقتصادية : و هي مؤسسة حكومية

وجدت لدمج و توحيد جميع المؤسسات الإستثمارية تحت مظلة واحدة (هيئة) و من مهامها :

1- دراسة التشريعات و البيئة الإستثمارية و القطاعات الاقتصادية و الأنشطة المرتبطة بها

2- دراسة الإستراتيجيات و السياسات و إقتراح الخطط و البرامج اللازمة لتنفيذها بهدف دعم و

تطوير البيئة الإستثمارية و زيادة تنافسيتها

3- تقييم أداء المؤسسات الإستثمارية و تقديم المشورة و الدعم الفني للمؤسسات الإستثمارية

-مؤسسة تشجيع الإستثمار :

تعمل المؤسسة على دراسة أسواق الإستثمار الخارجية ووضع الخطط الملائمة لجذب افستثمارات

كأحد الأولويات

-مؤسسة المدن الصناعية : تعمل المؤسسة على جذب الإستثمارات و توفير البيئة التحتية

الملائمة لها, إساقطبت المدن الصناعية العاملة في الأردن و عددها خمس مدن 484 مؤسسة بحجم

إستثمارات بلغت 1.216 مليون دينار و وفرت ما مجموعه 40.400 فرصة عمل

-المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (مؤسسة تنمية الصادرات سابقا) : تعمل

المؤسسة على تمكين الصناعة الأردنية من النمو و المنافسة و زيادة حجم الصادرات الوطنية و تنظيم

البعاثات التجارية و المشاركة في المعارض الدولية و المتخصصة

الخاتمة:إن الفوائض المالية المكتسبة خلال السنوات الأخيرة من تصدير البترول و التقلبات السياسية

و الإقتصادية التي شهدها العالم و الإنهيارات المتعاقبة في أسواق المال الغربية و صمودها النسبي في المنطقة

العربية إضافة الى العديد من المتغيرات الجيوإستراتيجية التي يشهدها العالم تبشر بدخول المنطقة العربية في

مرحلة جديدة تكسبها مكانة أرقى بين الكتل الإقتصادية الأخرى في العالم و قد يكون من الحكمة

التمعن في الفرص التي يتيحها الوضع العالمي الراهن لدعم البناء الإقتصادي العربي بمياكل إنتاجية سليمة

توفر له القاعدة الصلبة المتطورة تقنيا و ذلك من خلال بناء شراكات و تحالفات توفر الربح لكل

الأطراف خاصة و أن المنطقة العربية تقع على مقربة من سوقين هائلين هما السوق الأوروبية و السوق

الآسيوية و سوق نامية وهي السوق الأفريقية. و على الرغم من المشاكل و الصعوبات التي تعترض تطور

القطاع الصناعي العربي إلا أنه ما لاحظناه من خلال هذه الدراسة أن هناك تقدماً ملحوظاً في النسب المسجلة لهذا القطاع في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية و خاصة بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي أو مساهمته في إمتصاص البطالة في هذه الدول

لقد اتجه عدد كبير من الدول العربية نحو إنشاء كيانات وهيئات حكومية تختص بشكل أساسي في الإهتمام بالقطاع الصناعي وكذا التخطيط والترويج للمناطق الصناعية العربية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشائها بنظام المشاركة في الدول العربية والقطاع الخاص المتعارف عليه بالمطور الصناعي، خاصة أن بعض الدول العربية بدأت العمل بهذا النظام لما له من مردود إيجابي على جذب الاستثمارات العالمية.

و من خلال دراستنا هذه نود تقديم بعض الإقتراحات من أجل تطوير القطاع الصناعي العربي: - رفع القدرة التكنولوجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها تشكل أكثر 96 % من مجمل الشركات العاملة في القطاع الصناعي العربي وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعة الوطنية بهدف تعزيز نقل التكنولوجيا، وتشجيع البحث والتطوير عن طريق سن القوانين الخاصة بتشجيع البحث التعاوني المشترك ما بين هذه الصناعات من جهة وما بين الجامعات ومراكز الأبحاث من جهة أخرى وذلك عن طريق إعفاءات ضريبية للشركات التي تشجع البحث والتطوير، وإعطاء قروض ذات فائدة معقولة ومقبولة على مشاريع البحث والتطوير.

2- منح التمويل اللازم للقطاع الصناعي وكذا تمويل المشاريع في إطار الشراكة مع الأطراف الأخرى

3- تكوين الكفاءات والخبرات الفنية والتنظيمية والتسييرية التي طالما عانت منها المؤسسات

الصناعية في الدول العربية

4- تحقيق الجودة والتنافسية و خفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس

العالمية.

5- تنمية المؤسسات التعليمية ومعاهد التكوين ووحدات البحث لتكوين العمالة المسيرة والمؤطرة و

الفنية والمبدعة.

6- تشجيع إقامة مشروعات صناعية وتجارية مشتركة وتنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية العربية في

.

قطاعات الصناعة والتصنيع

7- ضخ استثمارات جديدة في المنطقة العربية تساهم في دعم الصناعات التحويلية من خلال التوسع في إقامة المناطق الصناعية الجاذبة للمستثمرين، خاصة أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في 2009 حوالي 40.6% و نسبة مساهمة الصناعات التحويلية للدول العربية

10.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت ببعض الدول والمناطق الأخرى مثل دول منطقة اليورو والتي تقدر بحوالى 18% وكوريا الجنوبية التي تقدر بحوالى 28% والهند 16. % 8- تعزيز الترابط والتشابك بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى عن طريق توسيع وتطوير التعاقدات الفرعية بينها وتشجيع تحويل العمل للصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المنشآت الكبيرة بحيث تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رفد احتياجات هذه الشركات الكبيرة من كافة احتياجاتها مما قد ينتج لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

9- تشجيع الاندماج ما بين الصناعات المتماثلة الصغيرة والمتوسطة لرفع الكفاءة الانتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ذات الحجم الكبير والتي تمكنها من العمل وفق متطلبات استراتيجيات تطوير الانتاج وتحسين الجودة واستقطاب المهارات والكفاءات البشرية العالية الكفاءة.

الهوامش:

- 1- محمد الخطيب- الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة- دار حامد للنشر- ط 1 2010
- 2- عبير الحاج حسن- دور وزارة الصناعة و التجارة الأردنية في زيادة تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن- إجتماع فريق الخبراء المعني بتسخير التكنولوجيا لتعزيز المشاريع الصغيرة و المتوسطة - القاهرة 3-4- 2007
- 3- خالد الخطيب و خليل الرفاعي - المنشآت الصغيرة في الأردن أهميتها و المعوقات التي تواجهها و أساليب تمويلها - الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية 2006 جامعة الشلف
- 4- أحمد حطاب - مساهمة قطاع البحث العلمي في النهوض بالصناعات المستقبلية - فريق العمل العربي في مجال الصناعات المستقبلية - الرباط 2005 المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين
- 5- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006
- 6- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009
- 7- -وزارة الصناعة والتجارة المملكة الأردنية الهاشمية- السياسة الصناعية الوطنية- "برنامج دعم الصناعة
- www.mit.gov.jo ٢٠٠٩
- 8- وزارة الصناعة و التجارة الأردنية - تقرير الإحصاءات الصناعية 2010 www.mit.gov.jo

10-organisation des nation unie pour le développement indusiel- rapport sur le développement industriel 2009-resumé analytique